



بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

تلقية

السكرتير الثالث

هنية الطالع

أمام

الدورة التنظيمية للفريق العامل المعني بالشيخوخة

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن أهنئكم والمكتب الكريم على انتخابكم، ونؤكد ثقنا في أن قيادتكم أعمال هذه الدورة الهامة ستقودنا إلى النتائج المرجوة.

السيد الرئيس،

إن التزامنا بالإعلان السياسي وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة 2002 لازال التزاماً دائماً ومستمراً، ويتجلى هذا الالتزام في سعينا جميعاً لمناخه الأوطر والأساليب الضرورية لتفعيل والتعجيل بتمتع جميع كبار السن حول العالم بحقوقهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية الكاملة، واستكمال الجهود الوطنية والدولية الرامية إلى التنفيذ الكامل لخطة العمل الدولية للشيخوخة.

وتولي سورية اهتماماً خاصاً بقضايا المسنين، وسياسات الارتقاء بأوضاعهم، إذ يستفيد المسنون من الخدمات المجتمعية التي تقدمها الدولة لجميع المواطنين دون تمييز، الأمر الذي نص عليه الدستور، كما تضمنت التشريعات النافذة في سورية أحكاماً خاصة بتأمين الشيخوخة ورعاية المسنين، فقد تم تشكيل اللجنة الوطنية لرعاية المسنين الصحية والاجتماعية، وذلك بهدف تعزيز حفظ صحة المسنين وتحسين وضعهم الاجتماعي والاقتصادي وتوفير الرعاية النفسية والرفاهية لهم، كما تم إعداد برامج تدريبية لتعزيز دور الأسرة في مجال رعاية المسنين والتأكيد على غرس جذور الاحترام والمحبة للكبار في نفوس الصغار.

السيد الرئيس،

إن مواصلة تعزيز أعمال الحقوق المعترف بها للمسنين في الإعلان السياسي لمؤتمر مدريد، الذي التزم فيه المجتمع الدولي " بالدفاع عن كبار السن وموازرتهم في حالات النزاع المسلح والاحتلال الأجنبي"، إنما يتطلب منا التأكيد على مواصلة حماية حقوق هؤلاء المسنين، واتخاذ تدابير ملموسة لمساعدتهم، فهم عرضة للأذى أكثر من غيرهم من فئات المجتمع، وتكون معاناتهم مضاعفة، وينبغي التعامل معهم بصفتهم تلك لأنهم قد يكونون معزولين عن أسرهم وأقل قدرة على الحصول على الغذاء والمأوى، وسيكون من المحتم تضافر الجهود الدولية واتخاذ إجراءات ملموسة من أجل إزالة كافة العقبات أمام الأعمال الكاملة لحقوق المسنين الرازحين تحت الاحتلال الأجنبي.

ونؤيد، في هذا السياق، الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي، لتوفير الكفالة القانونية والتشريعية التي تحمي حقوق المسنين وترتقي بأوضاعهم وتوفر لهم الضمان والتأمينات المادية والصحية والاجتماعية وتؤسس لبيئة تمكينية لجميع المسنين تتحقق فيها شروط العدل والإنصاف والعيش الكريم والمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية بشكل فعال. وشكراً.....